



التوجه التركي نحو إفريقيا؛ المحددات والتحديات

Turkey's approach to Africa; determinants and challenges

دريسي حنان

1- أستاذة محاضرة "أ" بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة الجزائر 3 -

الجزائر drissi.hanane@univ-alger3.dz

تاريخ القبول: 2021/08/22

تاريخ الاستلام: 2020/01/26

ملخص :

تبحث هذه الورقة في دواعي التوجه التركي نحو إفريقيا الذي يعتبر جديد نسبيا بالنسبة للسياسة الخارجية التركية المتعددة الأبعاد في عهد حكومة العدالة والتنمية، فمنذ العام 1998 وفي إطار "خطة العمل الإفريقية"، تحاول تركيا زيادة حجم تفاعلاتها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والثقافية مع دول إفريقيا، عموما لا تزال العلاقات التركية الإفريقية جديدة ومستقبلها يتوقف على التطورات السياسية الداخلية التركية وكذلك الاهتمام من الجانب الإفريقي في ظل وجود تحديات كبيرة تواجه التواجد التركي في إفريقيا.

الكلمات المفتاحية :

الإستراتيجية التركية - إفريقيا - تركيا - القوة الناعمة - العلاقات التركية - الإفريقية.

Abstract :

This paper examines the reasons for the return of Turkish interest to the African circle, since 1998 a revival in turkey's relations with Africa, turkey has tried to increase the volume of its diplomatic political, economic and cultural interactions with African countries. Furthermore relations between turkey and Africa are still new and the future of relations depends to a large extent on Turkish domestic potical developments as well as attention from the African side.

Key words: Turkish strategy – Africa – Turkey – Soft power-African-turkish relationship

مقدمة:

تغيرت السياسة الخارجية التركية بعد القراءة الجديدة التي أجرتها لموقعها الإقليمي والعالمي، وعلاقاتها مع دول المنطقة والعالم، في ظل التطور الكبير الذي شهدته البلاد بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم العام 2002، حيث عكست السياسة الخارجية للدولة التركية بوجهها المختلف رؤية القيادة الجديدة على الصعيد الفكري والسياسي والاقتصادي، وتوجهها لتوظيف القفزات الاقتصادية التي حققتها في صياغة علاقات أكثر توازنا وبرامغامية مع دول العالم. ضمن هذا السياق توجهت أنظار تركيا إلى القارة الإفريقية التي دخلتها وأحدثت تغييرا جذريا في سياستها الخارجية مع القارة، وأقامت علاقات سياسية واقتصادية مع عدد من الدول فيها، بل وأنجزت شراكات مع البعض الآخر.

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى قمة الهرم السياسي في تركيا، اتخذ توجهات جديدة سياسية واقتصادية تهدف إلى تعزيز الدور التركي على الساحة الدولية، وبات حزب العدالة والتنمية وقيادته الحزبية على قناعة راسخة أن قوة أية دولة تقاس بناء على وزنها الإقليمي، وقدرتها على التأثير في السياسة الدولية، وليس فقط بناء على قوتها الداخلية وفي محيطها. رأت تركيا بوجهها

الجديد أنه كي تحقق لنفسها هذا الدور فإنه عليها التواجد في الأماكن الأكثر أهمية بالنسبة للقوى الكبرى، وفي مقدمة هذه الأماكن تظهر القارة الإفريقية التي دخلتها تركيا وفق مقاربات اقتصادية وثقافية وإنسانية بحيث تم اعتماد سياسة ودبلوماسية ناعمة للدخول إلى عمق القارة السمراء، نتج عنها علاقات دبلوماسية ووجود فاعل في 47 دولة إفريقية.

تتناول هذه الورقة البحثية الإشكالية التالية : ماهي محددات التوجه التركي نحو إفريقيا ومجالات التعاون التركي الإفريقي وأخيرا الفرص والتحديات التي تواجه التواجد التركي في إفريقيا؟

1 - جذور العلاقات التركية - الإفريقية

تعود جذور العلاقات التركية الإفريقية إلى زمن الدولة العثمانية عندما أرسلت إلى إفريقيا الجنوبية في العام 1862 مبعوثا اسمه "أبو بكر أفندي" بهدف تعليم المسلمين هناك الدين والفقه والشريعة الإسلامية، ومن أجل فض الخلافات والإشكالات الدينية التي كانت حينذاك. (حسن العاصي، 2019) لقد كان نفوذ الدولة العثمانية يمتد من البحر الأبيض المتوسط عبر البحر الأحمر، مروراً بالسودان حتى الصومال، ومنطقة الشمال الإفريقي والقرن الإفريقي، وهكذا فقد هيمن الباب العالي على كل من مصر وليبيا وتونس والجزائر وإريتريا والصومال والسودان خلال الفترة الممتدة من العام 1536 لغاية العام 1912. وبعد انتهاء الخلافة العثمانية وتأسيس الدولة التركية الحديثة في العام 1924 بزعامة "كمال أتاتورك" تراجعت العلاقات التركية - الإفريقية نتيجة الانشغال ببناء البيت التركي الداخلي، والاهتمام ببناء مؤسسات الدولة الجديدة. (نفس المرجع)

خلال هذه المرحلة والممتدة من انهيار الإمبراطورية العثمانية عام 1923 وصولاً إلى تبني خطة عمل "الانفتاح على إفريقيا" العام 1998، يلاحظ أن العلاقات بين الطرفين لم تكن مزدهرة بالشكل المطلوب فالسياسة الخارجية التركية خلال هذه الفترة كانت تركز أساساً على العلاقات مع الدول الغربية حتى نهاية الحرب الباردة، حيث أن الظروف الدولية للحرب العالمية الثانية والحرب الباردة من جهة، والمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية لتركيا من جهة أخرى، حالت دون قدرة تركيا على تعزيز علاقاتها مع المجتمعات غير الغربية ومنها الدول الإفريقية. (عبد السلام إبراهيم بغدادي، 2013، ص 03)

إن عضوية تركيا في الأمم المتحدة في عام 1946، وانضمامها لحلف الشمال الأطلسي (الناتو) في عام 1952، أثرت على السياسة الخارجية التركية، وذلك ليس على مستوى علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي فحسب، بل على مستوى علاقتها مع دول إفريقيا وآسيا، كما أن الاعتقاد التركي بعدم فعالية حركة عدم الانحياز في مواجهة التمدد السوفيتي، قاد إلى إفراز نوع من المواجهة بين الدول الإفريقية وتركيا، فضلاً عن الإخفاق التركي لدعم قضية استقلال الجزائر في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1956، خلف جانباً سلبياً أضر بالعلاقات التركية - الإفريقية (نفس المرجع). ومع انتهاء الحرب الباردة مطلع التسعينات من القرن العشرين، اختلفت طبيعة النظام الدولي وبنية وهيكل القوة الخاص به، وكنتيجة للطبيعة الجديدة لسياسة العلاقات الخارجية على المستوى العالمي، عملت تركيا على إعادة هيكلة سياستها الخارجية وتبنت أطر مختلفة في إدارتها لملف علاقاتها الخارجية ومنها الدول الإفريقية، وذلك من أجل أن يكون لها هوية دولية جديدة قائمة على مفهوم "العمق الاستراتيجي"، والذي سوف يعزز بدوره من المكانة والأمن الدولي لتركيا. (نفس المرجع)

ومنذ العام 1998 جرى تحول إيجابي في مسار العلاقات التركية الإفريقية على كافة المستويات، حيث تبنت تركيا خطة عمل للقارة الإفريقية أطلق عليها "الانفتاح على إفريقيا" وقد أخذت العلاقة بين الطرفين دفعة قوية ومنحى جديد نحو التعاون بدرجات مرتفعة لاسيما منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا عام 2002 م، وهذه المرحلة من العلاقات المتبادلة هي التي سينصب التركيز عليها في هذه الدراسة، حيث أنها تجسد الواقع المعاصر للعلاقات التركية - الإفريقية. عموما يمكن تقسيم تطور الدبلوماسية التركية تجاه إفريقيا إلى مرحلتين هامتين:

1.2. - المرحلة الأولى (2005 - 2011):

خلال هذه المرحلة، عملت تركيا على تقوية علاقاتها بإفريقيا على المستويات كافة، وحصلت على منصب مراقب في الاتحاد الإفريقي، وانضمت إلى البنك الإفريقي للتنمية في 15 مايو عام 2005، كما عملت على تقوية علاقاتها بهيئة المنظمات الحكومية الدولية للتنمية في شرق إفريقيا، والتجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا، ما ساهم في إعطاء هذه العلاقة شكلا مؤسساتيا. (نفس المرجع)

في سبيل تدعيم العلاقات التركية - الإفريقية استضافت تركيا في العام 2008 قمة التعاون التركي - الإفريقي "ليعلن الاتحاد الإفريقي بعدها مباشرة أن تركيا هي "شريكة الاستراتيجية". ومن أجل تعزيز علاقتها مع الدول الواقعة جنوب الصحراء الإفريقية قررت تركيا زيادة عدد ممثليها الدبلوماسيين في هذه الدول وفقا لأهدافها المتعلقة بهذه الدول، حيث تم خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 2008/ يوليو 2009، افتتاح 11 سفارة وقنصلية عامة جديدة نوضحها في الجدول التالي :

الجدول رقم (1) : سفارات تركيا في إفريقيا جنوب الصحراء

الدولة	العاصمة	تاريخ الافتتاح
تنزانيا	دار السلام	18 مايو 2009
ساحل العاج	أبيجان	15 نوفمبر 2009
الكاميرون	ياوندي	15 يناير 2010
غانا	أكرا	01 فيفري 2010
مالي	باماكو	01 فيفري 2010
أوغندا	كمبالا	28 فيفري 2010
أنغولا	لواندا	02 أبريل 2010
مدغشقر	أنتاناناريفو	21 أبريل 2010
زامبيا	لوساكا	15 فيفري 2011
موزمبيق	مابوتا	15 مارس 2011
موريتانيا	نواكشوط	15 أبريل 2011

● المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على المصدر:

عبد السلام ابراهيم بغدادي، البعد الافريقي في السياسة التركية المعاصرة. مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية، العدد 50، 2013، ص 03.

لقد أثمر تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الدول الإفريقية وتركيا في إنجاح مرشح الأخيرة "كمال الدين إحسان أوغلو" في تولي منصب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي العام 2005، ونيل تركيا مقعد العضو الدائم في مجلس الأمن في أكتوبر 2008. (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية 2019). حيث تعتبر واحدة من أبرز المصالح السياسية التي حاولت تركيا تحقيقها وإدراكهم عبر الاستفادة من علاقاتها مع الدول الإفريقية ولعل هذه المصلحة التركية تأتي على رأس الأهداف والمصالح السياسية التي استهدفت تركيا تحقيقها من وراء عقد القمة التركية - الإفريقية الأولى في اسطنبول عام 2008.

2.2. - المرحلة الثانية (من 2011 إلى يومنا هذا) :

وهي مرحلة الاهتمام التركي بالوضع في الصومال فقد ألفت الضوء على ما يعانيه الشعب الصومالي وأطلقت حملة إنسانية تجاه مقديشو لتأسيس وجود كبير هناك، وتبنت مشاريع هدفت إلى مساعدة الصومال على تطوير بنيته التحتية و كان رئيس الوزراء الأسبق ورئيس جمهورية تركيا الحالي "رجب طيب أردوغان" أول زعيم غير إفريقي زار الصومال العام 2011، حيث افتتحت تركيا سفارة لها في مقديشو. (لطفى صور. ص 67)

2 - إفريقيا في منظور الإستراتيجية التركية الجديدة

ينطلق الفكر الاستراتيجي التركي المعاصر من رؤية سياسية براغماتية بحتة حتمتها ظروف صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم العام 2002.

حيث سيتم قياس قوة دولة ما في هذا القرن وفق هذه الرؤية بناء على ثقلها النوعي في ساحات التأثير الدولية (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية ، 2019)، لذلك تبرز قيمة الدولة الحقيقية ليس في قوتها الفعلية في محيطها

الإقليمي وحسب، بل وفي تأثيرها الاقتصادي والثقافي والدبلوماسي في المناطق المختلفة، وفي مقدمة هذه المناطق إفريقيا. (نفس المرجع)

يستمد المنظور الاستراتيجي التركي تجاه إفريقيا مؤشراتته الحديثة من خلال ركيزة الدبلوماسية المتناغمة (نفس المرجع) التي ترى أن الدور التركي الجديد يجب أن يتجاوز مفهوم الدولة الطرفية غير الفاعلة إلى دولة لها تأثير فعلي على مجرى التفاعلات الدولية. في هذا السياق يؤكد مهندس السياسة الخارجية التركية "أحمد داوود أوغلو"، أن على تركيا القرن الحادي والعشرين يجب أن تنخلع من كونها دولة طرفية، وتكتسب وضعيتها كدولة لا تصرف جهودها فقط من أجل حماية استمرارها، بل وتوظفها لحماية نظامها من خلال الاطلاع بدور يحمي استقرار ونظم الدول المجاورة. (بوحنية قوي. 2019)

ولهذا لا ترى القيادة التركية الحالية إفريقيا قارة بعيدة عنها، بل على النقيض من ذلك، فتركيا من الناحية الجيوسياسية دولة أوراسية ذات جوار مباشر مع إفريقيا، وقد شكل بذلك انفتاح تركيا على إفريقيا انعكاسا حقيقيا للتصور الجيوسياسي والعمق الاستراتيجي والأسلوب الدبلوماسي للسياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه إفريقيا. (نفس المرجع)

3 - مرتكزات السياسة الخارجية التركية الجديدة

لكي نفهم التوجه التركي نحو إفريقيا يجب أولا أن نعرض أهم مرتكزات السياسة الخارجية التركية الجديدة التي وضعها "أحمد داوود أوغلو" منذ أن كان مستشارا لرئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان العام 2002، وحتى تقلده منصب وزير الخارجية بدءا من العام 2009، حيث حدد مرتكزات السياسة الخارجية التركية الجديدة في النقاط التالية :

3- 1 - سياسة "تصفير المشكلات"

يقصد بمصطلح " التصفير" Minimization to zero التقليل من امر معين لاقصى درجة ممكنة او حتى انعدامه. و من ذلك عملية " تصفير المشاكل الدولية" و التي تعني للطرف الدولي الذي يقوم بها اسباغ او ارساء السلم على علاقاته مع دول بعينها (غالبا ما تكون دول مجاورة) و محاولة تحسين و تطوير هذه العلاقات خدمة و دعما للمصالح المشتركة و لمواجهة الاخطار المشتركة.. بما يحفظ السلام المحلي و الاقليمي و حتى العالمي. ويجعل علاقات هذا الطرف مع الدول المستهدفة علاقات يسودها التعاون على الصراع و الخلاف و بحيث تخفف درجة الصراع (و الخلافات) لأقل درجة ممكنة.

انطلاقا من هذا المبدأ تستطيع تركيا أن تتمدد في جوارها القريب أو البعيد والذي يجب أن لا يكون معاديا أو به مشكلات تعوق انتقال الأموال والبضائع، ومن ثم تستطيع عقد اتفاقيات شراكة أمنية واقتصادية وفي مجالات الطاقة مع تلك الدول التي تعد الضياء الخلفي لتركيا جنوبا، بدءا من العراق وسوريا، ومرورا بالشرق الأوسط، وانتهاء بإفريقيا. (نفس المرجع)

3- 2 - سياسة البيوت الخشبية :

وتعني أنه إذا شب حريق في أي بلد مجاور فبالضرورة سوف يمتد إلى تركيا والبلدان المجاورة بسبب طبيعة تلك الدول المتلاصقة، والتي تتشابك مصالحها بعضها ببعض عن طريق الروابط التجارية والثقافية والتاريخية، ومن هنا تبرز مشكلات مثل : تقسيم المياه بين حوض النيل، وكذلك القرصنة في القرن الإفريقي بوصفها تهديدات محتملة للنفوذ التركي الناشئ في القارة السمراء، حتى لو كانت تهديدات بعيدة الأمد. (محمد سليمان الزواوي.2011).

3- 3 - العمق الاستراتيجي :

يرى أحمد داوود أوغلو أن تركيا يجب أن تتمتع بعمق استراتيجي لكي تتمدد تمددها الطبيعي في جوارها الإقليمي، وذلك بالتخلص من كل

المشكلات، حيث قال في كتابه " الفرضية الأساسية لنظرية العمق الاستراتيجي " أن قيمة الدولة في السياسات الدولية تعتمد على موقعها الجيواستراتيجي وعمقها التاريخي، وتركيا تتمتع بكل من المكان الذي يعطيها نفوذا على المناطق الجيوبوليتيكية عن طريق تحكمها في مضيق البوسفور، وتركها التاريخية الإمبراطورية العثمانية. كما يسمح مفهوم المجالات أو الأحواض القارية بمنح تركيا عمقا استراتيجيا في إفريقيا، وإمكانات للتأثير في أوروبا وآسيا، وهوما يطلق عليه أوغلو "أفرو أوراسيا " .

4 - أهمية إفريقيا في السياسة الخارجية التركية

تنظر تركيا إلى إفريقيا على أنها القارة الأهم التي تتمتع بموقع استراتيجي بالغ الأهمية، يتحكم في الطرق المائية الدولية، ويتحكم في كل المضائق الذي تعبر منها التجارة العالمية، ولعل قناة السويس تأتي في مقدمة المنافذ المائية الكبرى، التي ظلت لسنوات المنفذ الأهم في العالم الذي يتحكم في الخارطة الجيوسياسية، والاقتصادية في السياسة الدولية، كما نجد مضيق باب المندب الذي لا يقل أهمية عن قناة السويس بل ربما يمثل أهمية أكثر منها، بوصفه يتحكم في مدخل قناة السويس، ولعل هذا ما يفسر الصراع في اليمن بين القوى الإقليمية والدولية.

وهناك مضيق آخر مهم جدا بالنسبة لتركيا تتميز به القارة الإفريقية، وهو مضيق جبل طارق الذي يربط بين القارة الافريقية والقارة الأوروبية، وهو معبر مهم جدا على المحيط الأطلسي، ويوصل إلى القارة الأمريكية، والأهم أنه يوصل إلى غرب القارة الإفريقية الغنية بالثروات البحرية، وبموقعها الاستراتيجي في المجال الاقتصادي الحيوي خاصة وأن هناك دولا أوروبية، فرنسا وبريطانيا، تريدان التحكم في هذا المضيق الحيوي المهم على مستوى النشاط الاقتصادي، وعلى مستوى الخارطة الجيوسياسية في العالم.

كما تأتي أهمية القارة الإفريقية بالنسبة لتركيا على اعتبار أن القارة الإفريقية غنية بثرواتها الطبيعية المختلفة خصوصا النفط، والفوسفات، واليورانيوم، والذهب، والنحاس، والحديد وغيرها التي لا تتوفر في بقية القارات الأخرى، ولعل زيارة أردوغان للسودان والتشاد وتونس تعد واحدة من الخطوات المهمة التي تخطوها تركيا لكي تكون لاعبا مهما في الساحة الإفريقية.

5 - محددات التوجه التركي نحو إفريقيا

ثمة أربع محددات إستراتيجية رئيسية، تتشكل من خلالها مجمل الرؤية الإستراتيجية التركية الراهنة وأهدافها تجاه القارة الإفريقية تتمثل في : المنطلق الحضاري، والمحضر الاقتصادي، والعامل الأمني، والتنافس الدولي الإقليمي.

5- 1 - المنطلق الحضاري - الديني

يعتبر المنطلق الرئيسي الذي يحوي جميع الدوافع الإستراتيجية الأخرى، حيث تعطي أنقرة أولوية قصوى لتحقيق مصالحها تاريخية مع محيطها العربي، والإسلامي والإفريقي، وإقامة شراكة إستراتيجية مع دول تلك الدوائر الثلاث (علي جلال معوض. 2010. ص. 87). فإذا كانت تركيا "العلمانية" في عهد كمال أتاتورك قد وظفت من قبل البعد العلماني في التوجه نحو أوروبا للانضواء تحت لواء الاتحاد الأوروبي، لكنها لم تنجح في ذلك، فإن سياسة تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية تجاه محيطها الاستراتيجي، قد وظفت البعد الديني ليدعم سياسة الانفتاح نحو إفريقيا، بوصفه وسيلة لتحقيق المصالح القومية التركية حيث أدرك صانع القرار في تركيا أن البعد الديني سوف يزيد من قوة أنقرة التنافسية في إفريقيا في مواجهة فاعلين آخرين لهم نفوذ كبير في إفريقيا مثل الصين والهند. (نفس المرجع).

وتعد سنة 2006 نقطة تحول جوهريّة في توظيف تركيا للبعد الحضاري الديني في إطار قوتها الناعمة تجاه إفريقيا، حيث استضافت مؤتمر (رجال الدين الأفارقة) في اسطنبول و الذي عبر عن تغيير الرؤية التركية في التعامل مع الجماعات والمؤتمرات ذات التوجه الديني، إذ أصبحت تراها وسيلة ناجحة لتحقيق المصالح القومية التركية بأدوات القوة الناعمة. (محمد سليمان الزواوي. مرجع سابق).

5- 2 - المحفز الاقتصادي

يأتي الجانب الاقتصادي في مقدمة الدوافع التي تحرك رغبة تركيا في الانفتاح على إفريقيا ذات الموارد الكبيرة والمتنوعة والأسواق الواعدة وفرص الاستثمار غير المتناهية، في ظل تنافس دولي كبير بين قوى آسيوية صاعدة مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية وإيران، فضلا عن الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل للاستفادة من موارد القارة.

لقد دشت تركيا انفتاحها الاقتصادي على إفريقيا منذ العام 1998، وتسارعت وتيرة ذلك الانفتاح مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، فأطلقت تركيا "خطة إفريقيا" عام 2005، لتكون منطلقا استراتيجيا للتوجه نحو القارة. وفي عام 2008، احتضنت اسطنبول قمة تركيا - إفريقيا بمشاركة 49 دولة إفريقية، توجت بتعزيز تلك العلاقات بتسمية تركيا شريكا استراتيجيا للقارة من قبل الاتحاد الإفريقي، وأسفرت القمم (التركية - الإفريقية) عن وثيقتين مهمتين : مثلتا الإطار الأبرز للشراكة الاقتصادية بين الجانبين وهما :

إعلان اسطنبول للتعاون التركي - الإفريقي : التعاون والتضامن من أجل مستقبل مشترك وإطار التعاون للشراكة التركية الإفريقية. وقد منحت تركيا

صفة "مراقب" داخل الاتحاد الإفريقي، كما أصبحت عضوا في بنك التنمية الإفريقي منذ العام 2008. (مصطفى شفيق علام. بدون سنة نشر)

5- 3 - العامل الأمني

يعتبر احد العوامل التي حفزت صانع القرار التركي نحو الانتقال بالشراكة الإستراتيجية مع القارة الإفريقية من الاشتباك الناعم Soft Engagement إلى الاشتباك الخشن أو الصلب Hard Engagement من خلال تدشين القاعدة العسكرية التركية في الصومال على خليج عدن الاستراتيجي (مدخل باب المندب والبحر الأحمر)، لتكون أول قاعدة عسكرية تركية في القارة السمراء. (نفس المرجع)

إن الاهتمام الأمني التركي بالقارة السمراء يأتي في سياق تأمين العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية التركية الضخمة في القارة، بالإضافة إلى بعد استخباري لوجيستي داخلي، يتعلق بتجفيف منابع جماعة "فتح الله غولن" المعارضة لأردوغان والتي لها امتداد كبير في إفريقيا، وأخيرا مكافحة الجماعات المتشددة التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة في عدد من أقاليم القارة، حيث أدركت القيادة التركية أنها قطعت مرحلة جيدة من النمو الاقتصادي واستقرار المناخ السياسي والقوة العسكرية داخليا، وأنها باتت بحاجة إلى آليات جديدة تتعلق بالشق المعلوماتي الأمني في محيطها الخارجي، خصوصا في القارة الإفريقية. (نفس المرجع)

5- 4 - التنافس الدولي والإقليمي

تحرص القيادة التركية على إيجاد موطئ قدم لها في إفريقيا في ظل التنافس الدولي والإقليمي على التغلغل والنفوذ فيها، في خضم سعي محموم بين قوى آسيوية ولاتينية صاعدة مثل : الصين والهند و كوريا الجنوبية والبرازيل

إضافة إلى الدول الأوروبية (المستعمر السابق لدول القارة) والولايات المتحدة الأمريكية (ذات النفوذ التقليدي في إفريقيا) للاستفادة من الخيرات الوفيرة في القارة هذا إلى جانب كل من إيران وإسرائيل على الصعيد الشرق أوسطي.

و القيادة التركية من خلال دخولها القارة الإفريقية قد قررت منافسة الكبار على الصعيد الاستراتيجي فجاء قرار تدشين القاعدة العسكرية التركية في مقديشو في سياق حروب القواعد العسكرية في القرن الإفريقي ذي الأهمية الإستراتيجية الكبرى حيث تمتلك (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان والصين) قواعد عسكرية في منطقة القرن الإفريقي وتحديدًا في جيبوتي. (Tomi Oladipo.2015). لكن القيادة التركية تسوق لتمدها في القارة السمراء بعيدا عن منطلقات القوى الدولية الأخرى و ذلك بالعب على أوتار التقارب الديني و الحضاري و اعتمادا على مدخل المساعدات الإنسانية.

6 - مجالات التعاون التركي الإفريقي

عقدت تركيا في اسطنبول قمة إفريقية تركية هي الأولى من نوعها خلال الفترة الممتدة من 18 إلى 21 مارس 2008، تحت عنوان "التضامن والشراكة لمستقبل مشترك"، حضرها ممثلون من 50 دولة إفريقية، حيث شكلت تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية رؤية جديدة للعلاقات التركية - الإفريقية. (نفس المرجع). منذ العام 1998 تبنت تركيا سياسة الانفتاح على إفريقيا، بهدف تنمية علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية بالدول الإفريقية، وتهدف تلك السياسة إلى تقوية التعاون في مختلف المجالات. والسياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا لا تعتمد فقط على الأهداف الاقتصادية والتجارية، ولكن تشمل أيضا على توجه متكامل عبر المساعدات التقنية مثل مكافحة الأمراض والتنمية الزراعية والري والطاقة

والتعليم والمساعدات الإنسانية. كما تساهم تركيا في مهام السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا.

6- 1 - التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري:

يأتي الجانب الاقتصادي في مقدمة الدوافع التي تحرك رغبة تركيا تجاه إفريقيا ذات الموارد الكبيرة والمتنوعة والأسواق الواعدة وفرص الاستثمار غير المتناهية، في ظل سعي محمود بين قوى آسيوية صاعدة مثل : الصين والهند وكوريا الجنوبية وإيران فضلا عن الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل للاستفادة من ثروات القارة. فإفريقيا اليوم صاحبة الاقتصاد الأسرع نموا في العالم، وبحسب معطيات صندوق النقد الدولي فإن 10 دول إفريقية تقع على لائحة الدول الـ 64 الأسرع نموا في عام 2014. (ChigozieEnwer.Mesutyilmaz.2014.p.221-225)

هناك عدد من العوامل والاعتبارات التي يمكن إبرازها كدوافع ومبررات للتعاون الاقتصادي بين إفريقيا وتركيا، من أهمها ما يلي:

1. هذه المنطقة مؤهلة بحكم التنوع والثراء الموردي، وبحكم وجودها ضمن عضوية أكثر من تكتل اقتصادي إفريقي لأن تكون الخيار الأنسب للاستثمارات التركية.

2. لا يخفى أن تركيا تواجه عقبات جدية أمام انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي لذلك فهي تسعى بجدية إلى الانفتاح الاقتصادي والتجاري والسياسي على جميع دول القارة الإفريقية، وتقوم تركيا بمناورة ذكية مع الاتحاد الأوروبي، بإيجاد بدائل اقتصادية، تمكنها من اختراق الأسواق الإفريقية التي تمتصها أوروبا بعقلية استعمارية، وهي رسالة

إلى فرنسا بالخصوص مفادها أن تركيا قادرة على طرح نفسها بديلا مقبولا في إفريقيا.

لقد أثمرت الإستراتيجية الاقتصادية التركية المنفتحة على إفريقيا إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين، من 3 مليارات دولار فقط عام 2002، إلى نحو 25 مليار دولار عام 2015م. (محمد سليمان الزواوي. مرجع سابق.) وخلال السنوات الأخيرة، ارتفعت الصادرات التركية إلى إفريقيا، من نحو 1.7 مليار دولار في عام 2002 إلى نحو 14.1 مليار دولار في عام 2013 (نفس المرجع) وتؤشر التطورات في معدلات التجارة الثنائية بين الجانبين على وجود رغبة تركية لزيادة تبادلها التجاري ومع إفريقيا إلى نحو 5 أضعاف بحلول العام 2023م، ليتخطى حجم التجارة بين الجانبين حاجز الـ 100 مليار دولار سنويا . (رؤيا للبحوث والدراسات. 2018)

كما ارتفع نصيب إفريقيا من مجموع الصادرات التركية، ليأخذ اتجاهها متزايدا في السنوات الأخيرة، ففي حين مثلت الصادرات التركية لإفريقيا نحو 4.7% من إجمالي واردات القارة في عام 2002، قفزت تلك النسبة إلى الضعف تقريبا لتصل إلى نحو 9.3% في عام 2013، في حين بلغت تلك النسبة ذروتها في عام 2009، حيث وصلت إلى 9.9% والعكس من ذلك، فإن نصيب إفريقيا من واردات تركيا اتخذ معدلا ثابتا تقريبا يدور حول 2.5% منذ عام 2002م، الأمر الذي يؤشر إلى أهمية إفريقيا المتزايدة بوصفها سوقا واعدة للمنتجات التركية.

وتتمحور الصادرات التركية إلى الدول الإفريقية جنوبي الصحراء في السلع المصنعة ومنتجات الحديد والصلب، والمنتجات الغذائية والاستهلاكية والمنسوجات، والإسمنت، فيما تتمحور مجمل الواردات التركية من إفريقيا في المواد الخام والمنتجات الأولية، مثل : القطن، والأحجار الكريمة، والمعادن، والفحم، والأخشاب والجلود، والبذور، والقليل من النفط الخام. (يوسف خميس

ابورفاس.جامعة افريقيا العالمية بالتعاون مع معهد الخرطوم الاستراتيجي.
(الخرطوم)

في هذا السياق، تبدو العلاقات التجارية التركية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء متواضعة بالمقارنة مع دول شمال إفريقيا، ومن ثم فإن أنقرة تسعى لتعظيم التبادل التجاري مع دول تلك المنطقة تلك خلال السنوات القادمة. فعلى الصعيد الاستثماري، وصلت الاستثمارات التركية المباشرة في إفريقيا، وفقا لتقديرات العام 2015، إلى نحو 6 مليارات دولار، منها مليار دولار في إثيوبيا، و500 مليون دولار في جنوب إفريقيا، و160 مليون دولار في السودان، و60 مليون دولار في نيجيريا. (نفس المرجع)

والملاحظ بأن حجم التعاون الاقتصادي بين أنقرة وأديس بابا في أعلى مستوياته، حيث تؤكد إثيوبيا أنها تأخذ النصيب الأكبر من الاستثمارات التركية في إفريقيا، وحاليا يوجد بها 350 شركة تركية، دخلت منها 120 شركة في 2014، ويعمل بها أكثر من 500 ألف إثيوبي. (نفس المرجع) من جهة أخرى، تحركت تركيا في منطقة دول جنوب الصحراء الكبرى في السنوات الأخيرة لإقامة تعاون اقتصادي معها. لاسيما غانا وكوت ديفوار، الشريك الأكبر لتركيا على الصعيد التجاري في هذه المنطقة، كما عمدت تركيا إلى اعتبار الصومال البوابة الأوسع لها في سعيها لتوسيع نفوذها بإفريقيا، حيث ركزت على ضخ الاستثمارات في هذا البلد الفقير والمساعدات الإغاثية للصومال، نظرا لأهمية موقعها الجغرافي الذي يربط بين القارات وباعتبارها ممرا مهما للطاقة في العالم، إضافة إلى الثروات الكثيرة الذي يمتلكها الصومال.

6- 2 - التعاون في المجال الإنساني :

تنطلق الشراكة التركية الإفريقية من منظور تركي قيمى يستند على خطاب ما بعد الكولونيالية، انطلاقاً من تأكيد حرص أنقرة على تعزيز السلم والاستقرار في إفريقيا، من خلال مساعدة الدول الإفريقية على التخلص من تبعات الاستعمار، وترسيخ صورة الدولة التركية في العقل الجمعي الإفريقي، بأنها دولة كبرى تحترم الإنسان، وتتبنى سياسات أخلاقية قيمة باعتبارها "شريك الخير" Benevolent Partner الذي يطلع بالمهام الإنسانية والإغاثية، ويمد يد العون للأشقاء الأفارقة. (نفس المرجع) ويعتبر إقتراب "شريك الخير" إطاراً ملائماً للإستراتيجية التركية الراغبة في ممارسة دور مركزي قيادي، يتسق مع رؤية صانع القرار التركي لمكانة بلاده على الصعيد الدولي.

لقد تبوأ تركيا مكانة مرموقة في مجال المساعدات الإنسانية الدولية خلال السنوات القليلة الماضية، ففي عام 2012 أصبحت تركيا رابع أكبر جهة حكومية مانحة للمساعدات الإنسانية في العالم، وأكبر مقدم مساعدة إنمائية خارج إطار لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). (نفس المرجع) وتركز تركيا في مجال مساعداتها الإنسانية لإفريقيا على البنية التحتية، معتبرة إياها إحدى العناصر القليلة في مجال المساعدات الخارجية التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير ومستدام، أما القطاعات الأساسية بالنسبة للمساعدات التركية في إفريقيا، فهي توجه لقطاعات الصحة والصرف الصحي.

وبالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، فإن الفرق بين العمليات الإنسانية التركية، والبلدان الأخرى، هو أن تركيا تنطلق في جهودها الإنسانية من بعد قيمى ودينى، ومن ثم فإنها لا تتوقع الحصول على مقابل، ويمكنها أن تعمل بسرعة من خلال هيكلها الديناميكي المرن، ولا يوجد لدى هيئة

إدارة الكوارث والطوارئ ميزانية ثابتة، كما أن المزج بين الثقافة الإسلامية والنهج الإداري الحديث، في مجال العمل الإنساني والتنمية، يجعل المساعدات التركية مبتكرة إلى حد كبير. (نفس المرجع) تدعم المساعدات التركية العلاقات السياسية مع الدول الإفريقية، ولا تقتصر تلك المساعدات على الجانب الحكومي فحسب، فقد ساهمت جهود منظمات المجتمع المدني التركية في تنمية أواصر التعاون مع إفريقيا، وفي هذا السياق، فقد ساهمت هيئة الإغاثة الإنسانية التركية (IHH) التي تعد من كبريات مؤسسات الدعم الإنساني في تركيا، في تنفيذ خطة الانفتاح على إفريقيا التي تبناها حزب العدالة والتنمية منذ العام 2002. (IHH, 2019)

افتتحت الوكالة التركية للتنسيق والتعاون (TIKA) في عام 2011 مكاتب جديدة لها في كل من الصومال وليبيا، كما افتتحت مكاتب أخرى في كينيا ومصر وتونس عام 2012، لتنضم إلى فروع الوكالة في إثيوبيا، والسودان، والسنغال (نفس المرجع). وكانت قد أسست في عام 1992 لتطبيق السياسة الخارجية التركية تجاه دول محددة لديها عوامل مشتركة مع تركيا ابتداء من الجمهوريات السوفيتية التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي العام 1991 وصولاً إلى دول القارة الإفريقية، حيث فتحت (TIKA) في عام 2005 أول مكتب لها في إثيوبيا، ومن ثم توسع نشاط هذه الهيئة في دول قارة إفريقيا ليصل عدد مكاتبها إلى 11 مكتباً. وتضمن نشاط الهيئة عدة جوانب مثل التعليم والصحة والبنية التحتية وأمور أخرى تخص الاهتمام بالآثار الإفريقية. (محمد سليمان الزواوي. مرجع سابق)

3.6. -التعاون في المجال الأمني والسياسي :

اعتمدت تركيا في تحركاتها على عدد من الدول الإفريقية ذات الأهمية الإستراتيجية، وكان أبرزها إثيوبيا والصومال وجيبوتي، إذ عمدت أنقرة إلى

توقيع على اتفاقيات أمنية مع أديس أبابا وجيبوتي ومقديشو، ووقع البرلمان التركي على اتفاقية الدفاع المشترك مع أديس أبابا، الأمر الذي أثار الكثير من التكهنات، خاصة في مصر حول الهدف منها، لا سيما مع توسيع هوة الخلاف بين القاهرة وأديس أبابا بشأن سد النهضة، وفضلا عن ذلك سعت أنقرة إلى إنشاء قواعد عسكرية في منطقة القرن الإفريقي، وكشف ذلك عن "الأبعاد الجيوسياسية" المهمة التي تنتجها سياسة تركيا إزاء القارة الإفريقية (نفس المرجع). وتأتي إنشاء قاعدة عسكرية تركية في الصومال في إطار سياسة فتح أسواق جديدة للأسلحة التركية.

7. فرص وتحديات التوجه التركي نحو إفريقيا

تقدم تركيا اليوم أنموذجا ناجحا من حيث الانفتاح على الغرب، والتناوب السلمي على السلطة بين أحزابها السياسية والتقدم الاقتصادي الذي أحرزته تحت قيادة حزب "العدالة والتنمية"، بحيث أصبحت الاقتصاد رقم 18 في العالم من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي مع آفاق أوسع للنمو في العقود القادمة. (لطفي صور، مرجع سابق. 2018)

إن نجاح التواجد التركي في إفريقيا مرهون بمدى قدرتها في تعريف دورها في إفريقيا وفق منظور استراتيجي يوفر رؤية شاملة تستطيع التعامل مع مجمل الأوضاع الإفريقية ومنها الأوضاع السياسية والأمنية والبيئية فضلا عن تلبية أوضاع التوازن الاستراتيجي الدولي والحاجة للموارد ويعبر عن المسؤولية تجاه الأجيال القادمة ويلبي تطلعات القارة السمراء في إطار المصالح الإستراتيجية والفلسفة التي تؤسس لأمن الإنسان الإفريقي وتحقيق المصالح الإستراتيجية العادلة لإفريقيا في ظل احترام الهوية الإفريقية وإسناد ثقافي ووجود وعي مشترك بين الطرفين، مما يساهم في تحقيق المصالح الإفريقية

وإعطاء دور مركزي لتركيا كوسيط يمكن أن يكون مقبولا بين الشمال والجنوب.

ما يميز التواجد التركي في إفريقيا والذي ظل مفقودا في علاقات الآخرين (القوى الكبرى مثل : الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، الصين، اليابان)، بإفريقيا هو وجود مجموعة من الأبعاد والسياسات التي تتميز وتحكم العلاقة الإستراتيجية بين تركيا وإفريقيا، والتي يمكن إجمالها في النقاط الآتية :

1. التوازن بين المصالح الإستراتيجية لتركيا والمصالح الإفريقية.
2. تعزيز الثقة المتبادلة والتواصل السياسي والثقافي.
3. اعتماد مبدأ الاستفادة المتبادلة.
4. دعم تحقيق التنمية السياسية واعتماد معاملات تحترم سيادة الدولة ومصالحها في ظل شفافية تحكم النشاط التركي في إفريقيا.
5. تقديم مساعدات خالية من أية شروط سياسية لإفريقيا خاصة في مجال البنى التحتية.
6. تأسيس الرؤية الإستراتيجية والمرحلية في إفريقيا بمشاركة الأفرقة.
7. العمل على احترام الثقافة الإفريقية كأهم أسس ومراكز الإستراتيجية التركية في إفريقيا.
8. دعم الأمن والاستقرار في إفريقيا.
9. تعميق الوجود في الأسواق الإفريقية عبر الشراكة وتنمية وتطوير المنافع المتبادلة.
10. تشجيع العمل الطوعي التركي الخيري الشفاف في إفريقيا وتأسيس شراكة بين الحكومة التركية ومنظمات العمل الطوعي في تركيا لمساعدة الدول الإفريقية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

11. تتعامل تركيا مع الشعوب الإفريقية بمقاربة إنسانية ذات أبعاد براغماتية.

إن انفتاح تركيا على إفريقيا يعتبر جزءاً لا يتجزأ من إعادة التعريف الجديد لسياسة تركيا الخارجية، وعلى المنظور الأوسع فإن الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت عام 2009 شددت على أهمية تنويع الأسواق التركية، وأثبتت أن بناء علاقات مع إفريقيا يتوسطها العرب كانت خطوة جيدة، وخاصة وأن الأسواق الإفريقية بعيدة عن اهتزازات أسواق المال العالمية الكبرى.

إلا أن التواجد التركي في إفريقيا يشوبه العديد من التحديات لعل أهمها.

1. حدة التنافس العالمي على القارة الإفريقية خصوصاً بين فرنسا والصين والولايات المتحدة الأمريكية وإيران واليابان وروسيا وإيطاليا وإسرائيل الذين نجحوا في الهيمنة بشكل كبير على مصادر الثروات الطبيعية والاقتصادية في إفريقيا، وهذا ما يحتم على تركيا أن تنتهج سياسة خارجية فعالة في كسب علاقات دبلوماسية مع كل الدول الإفريقية خصوصاً في ظل وجود تقارب تاريخي وحضاري بينهما خصوصاً وأن الأفارقة ينظرون إلى الدولة العثمانية نظرة إيجابية ولا ينظر إليها كدولة استعمارية وهي نقطة إيجابية تسجل لصالح تركيا.

2. غياب الاستقرار السياسي في معظم الدول الإفريقية وخصوصاً المسألة الليبية، ما يحتم على تركيا طرح مبادرات في هذا الشأن لإنهاء النزاع في ليبيا، حيث يدرك صانع القرار التركي مدى خطورة هذا التحدي من أجل النجاح في الدخول إلى القارة السمراء.

3. ثمة مخاوف مستقبلية من عدم استجابة الحكومات الإفريقية لمحاولات الجانب التركي تعظيم تواجده في إفريقيا بالشكل المرغوب تركيا، سواء لاعتبارات تتعلق بضغط الشركاء الأوروبيين والآسيويين المنافذين

في القارة، أو لاعتبارات تتعلق بتناقضات النخب الإفريقية الحاكمة ذات الخلفيات غير الديمقراطية، خصوصا في البؤر الصراعية في القارة، أو لاعتبارات بيروقراطية وضعف البنية القانونية الخاصة بالاستثمار في افريقيا. (نفس المرجع)

4. ثمة تهديدات متنامية من قبل التنظيمات الإرهابية التي تتبع القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في إفريقيا، فكريا أو تنظيميا، والتي ترفض الوجود التركي في القارة الإفريقية، حيث تبقى هذه التهديدات مرشحة لمزيد من التصاعد، خصوصا في ظل العداء الراهن بين تركيا وتنظيم الدولة الإسلامية على الساحة الشرق أوسطية، خصوصا في سوريا والعراق.

7. خاتمة

❖ تراهن تركيا في المنظور الاستراتيجي على التحول إلى طرف فاعل قادر على المناورة والاستفادة من الاقتصاديات الإفريقية، خاصة إذا علمنا بأن إفريقيا ستشكل نسبة معتبرة من الناتج الإجمالي الخام الدولي

❖ إن الاعتماد على الأبعاد الإنسانية والثقافية من شأنها أن تدعم الدور التركي وإسناده بشكل متعاضد من طرف الدول الإفريقية، وذلك في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية وتحويلها إلى طرف فاعل قادر على الإسهام في توطيد الشراكات الدولية وفق نظرية الدبلوماسية المتناغمة

❖ نقول في الأخير إن التقارب التركي - الإفريقي هو تقارب اقتصادي براغماتي بالدرجة الأولى مغلف بنزعة دبلوماسية وإنسانية، ولكن يبقى على الدول الإفريقية أن تعرف كيف تستفيد من التواجد التركي في القارة وفق منطق رابح - رابح، خاصة في ظل وجود قواسم مشتركة بين الطرفين التركي والإفريقي لا يمكن إنكارها.

قائمة المراجع

- الاستراتيجيات التركية في إفريقيا، رؤيا للبحوث والدراسات، أبريل 2018.
- عبد السلام ابراهيم بغدادي. البعد الافريقي في السياسة التركية المعاصرة. مجلة دراسات دولية . جامعة بغداد . مركز الدراسات الدولية. العدد 50. 2013. ص. 03.
- بوحنية قوي (2019)، إفريقيا في الاستراتيجيات التركية الجديدة : هل يكون القرن الحادي والعشرين قرنا إفريقيا ؟ مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع : <http://studies.Aljazeera.net/ar/reports> (تاريخ التصفح 2019/12/02)
- الزواوي محمد سليمان (2011)، أبعاد الدور التركي في إفريقيا وآفاقه، مجلة قراءات إفريقية، العدد 9، يوليو 2011.
- السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الموقع . <http://www.politics-dz.com> (تاريخ التصفح 2019/11/15)
- صور لطفي (2018)، The Turkish Foreign Policy Dimension، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، سبتمبر 2018، ص ص 67 - 84.
- صور لطفي ، أبعاد السياسة الخارجية التركية في إفريقيا في عهد حكومة العدالة والتنمية، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، ص ص 67 - 84.

- العاصي حسن ، قراءة أولية في العلاقات التركية - الإفريقية، شراكة استراتيجية، أم مناورة تكتيكية، أنظر الموقع : www.m.alhewar.org (تاريخ التصفح 2019/11/15)
- علام مصطفى شفيق ، التغلغل الناعم : إفريقيا في الاستراتيجية التركية، المحددات والسياقات والتحديات، مجلة قراءات إفريقية، على الموقع. www.quiraaatafrian.com (تاريخ التصفح 2019/12/11)
- معوض علي جلال، قراءة في فكر أحمد داوود أوغلو، السياسة الدولية، العدد 178، يناير 2010.
- يوسف خميس أبورفاس، العلاقات الإفريقية التركية في المجال الاقتصادي، جامعة لإفريقيا العالمية بالتعاون مع معهد التفكير الاستراتيجي، الخرطوم.
- IHH, Humanitarian Relief Foundation, officialWebsite : [http : www.ihh.org.ir/er](http://www.ihh.org.ir/er)
- ChigozieEnwer.Mesut Yilmaz. « Turkey's Strategic Economic Relations with Africa Trend and Challenge ».Journal of Economics and political Economy.vol1.decembre2014.pp.221-225.
- Tomi Oladipo, « Why are there so many military bases in djibouti ? . BBC,16 june,2015.
-